

التغيير في العراق: الدولة الريعية وتوزيع الموارد



طبقة سياسية لا تقبل التغيير والإصلاح

عاما أي في 2017 وصلت نسبة العاملين في القطاع الخاص حوالي 44 بالمئة من مجموع القوى العاملة (340 مليوناً من مجموع 776 مليوناً). حدث كل ذلك في بلد يحكمه الحزب الشيوعي ولا يزال يدعم القطاع العام لأسباب أيديولوجية وأمنية.

وفي بلدان ريعية أخرى مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، مع اختلافاتها، هناك برامج لتقليص التوظيف الحكومي وتوسيع دور القطاع الخاص، يمكن دراستها والاستفادة مما يمكن الاستفادة منه. الفروقات التي توفرها الإصلاحات وترشيق الجهاز الحكومي والسيطرة على الفساد المالي والإداري، يمكن أن تستخدم في بناء وتطوير البنية التحتية من طرق وجسور ومواصلات واتصالات ورفع مستوى التعليم والخدمات الصحية، وسوف تحدث انقلاباً في مستوى الحياة في البلد ويكون أثرها التراكمي عظيماً. ومن دونها سنبقى في مسار منحدر نهاياته كارثية بلا شك.

* كاتب عراقي، عضو مجلس الحكم، وزير الداخلية، منسوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة، سفير العراق في واشنطن سابقاً

بإشراف مجلس الخدمة العامة، الذي ينبغي تخصيصه من المحسوبة والابتزاز وسوء الاستغلال.

● تقوية نظام الضمان الاجتماعي، بحيث يشمل جميع المواطنين العاطلين عن العمل بدون استثناء، وتكوين مراكز تدريبية لهيئة الفنيين والإداريين الذين يحتاجهم القطاع الخاص.

هذه التغييرات تعني ثورة في المفاهيم والعقليات والتحول من الثقافة الاتكالية الطفيلية إلى الثقافة التنافسية المنتجة، باستثناء غير القادرين على العمل. أما القادرون الذين لا يجدون عملاً فيساعدهم المجتمع حتى يجدونه.

لكن جميع الإصلاحات لن تكون ممكنة دون استتباب الأمن وخلق بيئة مشجعة للقطاع الخاص والاستثمار الوطني والخارجي لخلق فرص عمل متزايدة ولاسيما للشباب.

هناك تجارب كثيرة في مجتمعات أخرى مرت بمراحل مماثلة. ويمكن الاسترشاد بما فعلته الصين مثلاً، حيث كانت كل القوى العاملة تعمل في الدولة حصراً في عام 1965. لم يكن هناك أي عمل خارج الحكومة. وفي عام 1997، أي بعد سنوات من الانفتاح الاقتصادي، الذي أحدثه دينغ شاو بنغ، كان العاملون في القطاع الخاص يمثلون حوالي 10 بالمئة من القوى العاملة وبيوتجون 50 بالمئة من الناتج القومي. وبعد عشرين

● إنشاء مجلس الخدمة العامة والحرص على أن يقوم عليه إداريون مؤهلون مشهود لهم بالكفاءة وغير مسيسين، حتى وإن استقدمناهم من خارج البلد في المراحل الأولى. ويكون التعيين في كل دوائر الدولة من خلال هذا المجلس حصراً وبالتنافس الفعلي.

● ترشيق دوائر الدولة المدنية منها والعسكرية، بإشراف وإدارة مجلس الخدمة العامة إلى الحد الأدنى القادر على أداء مهامها والاقتصر على الكفوئين المؤهلين وفق معايير محددة للتأكد من الخبرة.

● تحويل الموظفين والمنتسبين الفائضين عن الحاجة إلى سجل مركزي، وتسريحهم من العمل في دوائرهم، التي كانوا ينتسبون إليها. ويدفع رواتب مخفضة لهم، لمدة محددة، تتيح لهم فرصة إيجاد عمل بديل.

● التخلي عن مبدأ التوظيف مدى الحياة، فالذي يعمل في الدولة يكون شأنه شأن الذي يعمل في القطاع الخاص، وعليه أن يكون منتجاً ولا ترقبته وظيفياً إلا بشكل تنافسي. وإذا وجد أنه فاض عن الحاجة أو مقصر في عمله يكون بالإمكان إنهاء خدماته بعد إجراءات مبسطة وعادلة، وإحالاته إلى سجل المسرحين من العمل وتتم معاملته مثلهم حتى يجد عملاً آخر.

وتكون الإجراءات التي تحكم كل ذلك والخطوات الضرورية لتحقيق ذلك والتي ينبغي أن تدرس قد تتضمن الآتي:

● استعمال التكنولوجيا الحديثة لإكمال مشروع الهوية الموحدة، التي تستخدم العلامات البيولوجية لكل فرد، فيكون له (أو لها) رقم وحيد ثابت يستعمل في كل تعاملات الفرد مع الدولة. هذا سوف يساعد على القضاء على ظاهرة تعدد الرواتب الحكومية للشخص الواحد وظاهرة "الفضائيين".

● إعادة النظر في أجهزة الحكومة برمتها وإلغاء المؤسسات والدوائر، التي لا تضيف شيئاً سوى طبقات من البيروقراطية عديمة الفائدة ومكلفة وربما مضرّة أيضاً. مثال على ذلك، إذا عززنا ديوان الرقابة المالية ورفدناه بالعناصر النزوية الكفوءة فلن نحتاج إلى دوائر المفتشين العامين ولا إلى هيئة الزاخرة ولا إلى المجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي أنشئ مؤخراً.

● إدخال الحوسبة على نطاق واسع في عمل دوائر الدولة مع أنظمة يرضعها أخصائيون، تتيح مراجعة كل الخطوات في كل معاملة حكومية مع توقيتاتها والشخص الذي أمضاها أو أوقفها، وتسهيل عملية التفتيش على حسن سير العمل، لتكون أداة هامة في الحد من الفساد الإداري.

شركات، تاتي ميزانياتها التشغيلية من جباية أجور الكهرباء. أما الآن فقد تجاوز عدد المنتسبين 100 ألف موظف، تصرف رواتبهم من الميزانية العامة. وفي الجيش تضخم عدد حاملي الرتب العليا بلا استحقاق ويشكل لا يتماشى مع حجم الجيش وقدراته. فعدد الجنرالات في الجيش العراقي عشرة أضعاف عددهم في الجيش الأميركي، أما مستواهم المهني فقضية مختلفة جداً. وقل مثل ذلك في الشرطة ودوائر الحكومة الأخرى الفيدرالية منها والمحلية، بشهادات الكثير منها مزورة أو صادرة من مؤسسات تافهة. ولا ننسى عشرات الآلاف إن لم نقل مئات الآلاف من "الفضائيين" والرواتب الذين يقبضون رواتب تقاعدية لعملهم في البرلمان لدورة واحدة، إضافة للمستفيدين من قانون رفقاء وقانون السجناء السياسيين الحقيقيين والمزورين.

لم يكن كل ذلك إلا لترسيخ ما يكفي من الولاءات إلى درجة تسمح بالنهب الكبير، الذي ترتكبه الأحزاب وقياداتها من المشاريع الكبرى، الحقيقية منها والوهمية. باختصار هي عملية نهب منظمة لموارد الدولة، التي ينبغي أن تصرف لخدمة جميع الناس وتحسين حياتهم.

كيف نخرج من هذه الحالة المرضية الشاذة التي لا يمكن استمرارها؟ وكيف نتحول إلى الحكم الرشيد بحيث تقتصر دوائر الدولة على الحد الأدنى من الموظفين والمنتسبين المؤهلين للقيام بأعمالها؟ سوف يقتضي ذلك بالتأكيد تقليصاً كبيراً في عدد الموظفين والمنتسبين وسد ثغرات الفساد المنظم.

هذا التغيير لا يمكن أن يحصل بين عشية وضحاها. فقد نشأت طبقة واسعة من الموظفين غير المنتجين، البعض منهم مجرد لولب صغير في مأكينة الفساد الجبارة. هذه الطبقة لن تقبل التغيير والإصلاح طائعة، ولن تعترف بواقع طفيليتها ولن تتخلى عن امتيازاتها غير المشروعة بسهولة.

أغلب المجتمع مقسوم إلى صنفين: موظفون في الدولة بإنتاجية متدنية جداً يعيشون على مواردها بشكل طفيلي، وصنف آخر محرومون من الوظائف الحكومية يحملون بالحصول عليها، في وقت لم تعد فيه الجامعات معنية برفع المستوى العلمي، بقدر اهتمامها بإصدار شهادات هي بمثابة إجازات عمل في الدولة، لا يصلح الحائزون عليها لأي عمل إنتاجي. ثم إذا حصلت هزة في سوق النفط وانخفض سعره أو تعرقل تصديره لأي سبب تعرضت الدولة بكاملها إلى خطر الانهيار.

الحالة التي يجب أن نصل إليها، ولو بعد سنوات من الخطوات التدريجية المدروسة بعناية، هي حالة الحكم الرشيد، الذي لا يحمي النهب المنظم بل يحمي حقوق الجميع وفي مقدمتهم الضعفاء والمحرومين.

سمير الصيدي*
لا يمكن أن يزدهر الاقتصاد دون أمن، ولا أن يستقر الأمن دون استقرار سياسي ولا استقرار سياسي مع الطائفية والفساد.

العراق محظوظ بامتلاكه ثروة نفطية، ولكنه أيضاً مبتلى بنفس السبب. فالاعتماد الكلي على واردات بيع النفط يخلق ثقافة اتكالية ولا يدفع الدولة والشعب نحو الإنتاج الاقتصادي المناس المثمر. وعندما تقترب هذه الظاهرة بحكومة دكتاتورية أو فاسدة أو بكتيها معاً، حكومة تستحوذ على ربع الموارد النفطية لتعزيز استبدادها وزيادة ثروات قادتها، تكون النتائج مدمرة. بالمقابل فالترجيح مثلاً دولة نفطية، لكنها لا تعتمد كلياً على النفط بل تستخدمه في تحسين وتطوير بنيتها التحتية وكذلك ترصد منه جزءاً كبيراً لضمان مستقبل الأجيال القادمة.

أغلب المجتمع مقسوم إلى صنفين: موظفون في الدولة بإنتاجية متدنية جداً يعيشون على مواردها بشكل طفيلي، وصنف آخر محرومون من الوظائف الحكومية يحملون بالحصول عليها، في وقت لم تعد فيه الجامعات معنية برفع المستوى العلمي

في العهد الملكي بدأ العراق بداية جيدة بإنشاء مجلس الأعمار، الذي خصص له قسط من العوائد النفطية. وأوكلت قيادته إلى مجموعة من الشخصيات الوطنية غير المتحزبة أو المسيسة، وبذلك كان خارج سيطرة الحكومة، فالحكومات تتغير، لكن ذلك لم يغير أو يؤثر في مسيرة مجلس الأعمار ومشاريعه طويلة الأمد. كل ذلك كان في الماضي!

تحدثت في المقالة السابقة عن الهجمة على السلطة، التي قامت بها قيادات الأحزاب الإسلامية، بتأييد القيادات الكردية، والتي ترجموها إلى توظيف بالجملة في دوائر الدولة لكل من يواليهم أو يدعي موالاتهم فتضخمت المؤسسات الأمنية والحكومية ومؤسسات القطاع العام بموظفين لا حاجة لها بهم ومنهم وهميون "فضائيون" أصلاً.

ففي قطاع الكهرباء مثلاً كان عدد المنتسبين قبيل 2003، خمسة وثلاثين ألف موظف، موزعين على ثلاث

مأثرة الشباب الذين أعادوا للديمقراطية معناها

اليوم مصر على إسقاط النظام من خلال أحد حقوقها وهو حق التظاهر السلمي. وهو ما لن يتمكن القتل من محو تأثيره على المستقبل.

هناك سلطة دينية مختلة في مقابل سلطة «مدنية» فاسدة، كلاهما تعملان على تطبيع الفقر باعتباره قدراً سماوياً ينبغي الخضوع له من غير اعتراض. بالنسبة لخاصة فإن التمرد على ذلك القدر يُعتبر نوعاً من تحدي الإسلام

فيعكس ما كان مشاعاً من ميل عراقي إلى العنف ها هو جيل جديد يُرسي قواعد معادلة جديدة يكشف من خلالها عن وعي سياسي متقدم. فالأول مرة في التاريخ السياسي المعاصر في العراق تقع ثورة من غير اللجوء إلى العنف.

السياسيون قد وُضعت على الرف ولم يعد أحد من العراقيين ينظر إلى دورها بتقدير. الفقر الذي أرادوا تطبيعها هو القوة التي تتحرك لسحق ما أرادها الطائفون قانوناً ثابتاً.

فيالعراق من أن انتفاضة الشباب في العراق لم تكن صدى مباشراً للفقر غير أن الفقر كان واحداً من أسئلتها العظيمة. وهو دافع يستحق أن نتوقف عنده في بلد تربي كالعراق.

كان يمكن أن تكون الاحتجاجات مجرد تعبير عن خلاف سياسي لولا المشهد المهين والرهث والمزري الذي صار العراق يظهر من خلاله.

يشعر العراقيون أنهم وقعوا ضحية لمؤامرة، كانت الديمقراطية المزيفة واحداً من وجوهها. لذلك فإن أي إصلاح تقوم به الحكومة لبنيتها لن يرضيهم. لقد مضى زمن الإصلاحات. ولن تنفع نضائج المرجعية الدينية في شيء بعد أن افتضح تبنيها للفاستدين عبر السنوات العجاف الماضية.

الشرعية الزائفة التي يتفاخر بها الطرفان قد أطيح بها في أعظم استفتاء شعبي يشهده العراق. وإذا ما كانت الديمقراطية قد خانت الشعب فهو

ربما تلوم المرجعية الحكومة على أنها لم تتعامل بما يمنع حدوث ذلك. لذلك فإن المرجعية الدينية لم تحتج على قتل المنتهزين إلا متأخرة. فالمتظاهرون بالنسبة لها عبارة عن خوارج جدد. لقد غلبوا الحياة الدنيا على البقاء في حالة انتظار ودعاء.

مشكلة العراقيين معقدة. هناك سلطة دينية مختلة في مقابل سلطة «مدنية» فاسدة، كلاهما تعملان على تطبيع الفقر باعتباره قدراً سماوياً ينبغي الخضوع له من غير اعتراض.

بالنسبة لخاصة فإن التمرد على ذلك القدر يُعتبر نوعاً من تحدي الإسلام الذي لا بد أن تقف وراءه قوى الشر الكبرى.

ولأن خامنئي يحكم العراق فإنه يقول الكلمة الفصل في ما يجري هناك. غير أن العراقيين مزقوا صورهم وسحقوها بالأحذية وأشعلوا النار في العلم الإيراني. ذلك يعني أنهم قفزوا على المالكي وسليمان والصر لوصول إليه وهو ممثل الإمام الغائب. اعتقد أن هستيريا إيران في ذروتها الآن.

صار واضحاً للإيرانيين أن وجودهم في العراق غير مرحب به. كما أن المرجعية التي لطالما راهن عليها

العدل مؤجل. لذلك من المستغرب أن يخرج الشباب مطالبين بالعدالة. في ذلك حرق للاتفاق. المرجعية الدينية منزعة. ليس بسبب القتل بل لأن الشباب قفزوا على الخطوط الحمراء.



شباب يطالب بالعدالة

وهم السياسيون أن يكونوا طوعاً وبديها. فأموال العراق هي ملك الأئمة الغائبين وليست ملك الشعب الذي ينبغي أن يظل فقيراً في انتظار ظهور إمامه الغائب الذي سيملا الأرض عدلاً.

فأرواح يوجب التسكير. ما من أحد يرفع يده احتجاجاً إلا وتكون هناك قوة معادية للمشروع الإسلامي تقف وراءه. تلك الجملة هي خلاصة التجربة النضالية لواحد من أكثر البشر فساداً عبر العصور هو نوري المالكي.

المالكي الذي استقبله الكونغرس الأميركي باعتباره منقذاً للعراق هو أكثر المدافعين عن إسلام منقطع الصلة بجمهورية من الفقراء. فهو يستعملهم في المسيرات الجنائزية، غير أنه غير معني بهم في حياتهم الشخصية التي لا تنفع في التعريف بهم بشراً.

لقد اختصر سياسيو العراق الطريق إلى المرجعية الدينية التي يهمنها أن يتشبه بها أتباعها من جهة عمالها الشامل. فهي لا ترى ولا تسمع ولا تتكلم. سيكون على أبناء المرجعية

فاروق يوسف

نتعلم منك يا أولياء الأمر في العراق. الفقر ليس سبباً مقنعاً للاحتجاج. "لو كان الفقر رجلاً لقتلته" تلك كذبة من وجهة نظركم. كما أن الفقر أنواع. هناك فقر طيب وفقير شريف. الأشرار وحدهم يخرجون لقتل الفقر الذي يوجب التسكير.

ما من أحد يرفع يده احتجاجاً إلا وتكون هناك قوة معادية للمشروع الإسلامي تقف وراءه. تلك الجملة هي خلاصة التجربة النضالية لواحد من أكثر البشر فساداً عبر العصور هو نوري المالكي.

المالكي الذي استقبله الكونغرس الأميركي باعتباره منقذاً للعراق هو أكثر المدافعين عن إسلام منقطع الصلة بجمهورية من الفقراء. فهو يستعملهم في المسيرات الجنائزية، غير أنه غير معني بهم في حياتهم الشخصية التي لا تنفع في التعريف بهم بشراً.

لقد اختصر سياسيو العراق الطريق إلى المرجعية الدينية التي يهمنها أن يتشبه بها أتباعها من جهة عمالها الشامل. فهي لا ترى ولا تسمع ولا تتكلم. سيكون على أبناء المرجعية